**1. البنك الدولي**

**1.1 نشأة البنك الدولي**

 إن التسمية الشائعة لهذا البنك هي ( البنك الدولي للإنشاء والتعمير ) ويطلق عليه أيضاً بنك العالم، وهو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعني بالتنمية ، وقد أنشئ هذا البنك من خلال مؤتمر بريتون وودز عام 1944 لمنح قروض طويلة الأجل ولكي يكون مكملاً في عمله لصندوق النقد الدولي ، وقد بدأ البنك أعماله في 25 يناير 1946، وسبب إنشائه بهدف دعم عملية إعادة البناء في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية. وبعد مخطط مارشال لعام 1948 الذي حل محل البنك الدولي من أجل إعادة بناء أوروبا وترك للبنك دول العالم الثالث كمجال لتدخله، وتمت إعادة صياغة المهمة الخاصة به والتوسع في عملياته على المستوى الجغرافي والجوهري. هذا ويضم البنك الدولي في عضويته 184 دولة ، ولكي تصبح أي دولة عضوا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير يجب أن تنضم أولا إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف، وتقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبا أو دولارات أمريكية ما يعادل 18% من حصتها بالبنك، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته. ونجد أن الدول الصناعية المتقدمة ( أمريكا ، اليابان ألمانيا، فرنسا انكلترا) تسيطر على أكثر من 3/1 رأس مال البنك وهو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك وإستراتيجيته ، وتشارك البلدان الأعضاء - على مختلف المستويات - إدارة البنك الدولي من خلال مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين ، ورئيس البنك الدولي ، ولجنة التنمية، ويقوم البنك بتوفير أكثر من 20 مليار دولار سنوياً للدول النامية والدول التي تمر بمراحل ،انتقالية ومساعدة البنك تكون إما بإقراضه الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي ، وبشكل عام يقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية .[[1]](#footnote-1)

مؤسسات البنك ( وتسمى مجموعة البنك الدولي) تتكون مجموعة البنك الدولي من خمسة مؤسسات تعمل بشكل منفصل عن بعضها البعض، في حين يطلق على اثنين مجتمعين منها مصطلح البنك الدولي وهما: البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (IBRD) المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) في حين نجد أثنين آخرين وهما مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ووكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف (MIGA) وتختص بتوفير الدعم المباشر لمشروعات القطاع الخاص التي تقوم بالاستثمار في الدول النامية، وتبقى المؤسسة الخامسة وهو المركز الدولي لتسوية النزاعات في مجال الاستثمار (ICSID) وهو مسئول عن التحكيم في الخلافات التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والحكومات.[[2]](#footnote-2)

**2.1 تعريف البنك الدولي**

يعرف البنك الدولي بانه مؤسسة اقتصادية عالمية مسؤولة عن ادارة النظام المالي الدولي زالاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء. لذلك تنصب مسؤوليته اساسا على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسة الاصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، كذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتانية لانه يعتمد في تمويله على الاقراض من اسواق المال.[[3]](#footnote-3)

يوفر البنك الدولي 20.1 بليون دولار لتمويل 245 مشروعا في الدول النامية في جميع أنحاء العالم. والهدف من مشروعات البنك الدولي هو التخفيف من حدة الفقر في هذه البلدان سواء من خلال التمويل أو تقديم الخبرة الفنية والاستشارية نعيش اليوم في عالم من الثراء بحيث يبلغ الدخل العالمي أكثر من 31 تريليون دولار أمريكي سنوياً. ويصل دخل الشخص العادي في بعض البلدان إلى أكثر من 40.000 دولار سنوياً. في نفس الوقت الذي يعيش فيه 2.8 بليون شخص أكثر من نصف سكان الدول النامية على أقل من 700 دولار أمريكي في العام. ومن بين هؤلاء، يحصل 1.2 بليون شخص على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. نتيجة لذلك يتوفى 33.000 طفل كل يوم في البلدان النامية. كذلك تتوفى أكثر من إمراة كل دقيقة في هذه الدول. ويؤدي الفقر إلى عدم التحاق أكثر من 100 مليون طفل بالمدارس، معظمهم من البنات. إن تحدي خفض مستويات الفقر تحد ضخم في الوقت الذي يستمر فيه عدد السكان في التزايد -بما يقدر بحوالي 3 بلايين خلال الخمسين عاما القادمة. يعمل البنك الدولي على سد هذه الفجوة وتحويل موارد البلدان الغنية من أجل نمو البلدان الفقيرة. ولأن البنك هو أحد أكبر ممولي التنمية في العالم. فإن البنك يدعم جهود حكومات البلدان النامية في بناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الأمراض وحماية البيئة. البنك الدولي ليس ببنك، بل وكالة متخصصة إن البنك الدولي ليس بنكاً بالمعنى المتعارف عليه. البنك الدولي أحد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. يتكون البنك من 184 بلد من البلدان الأعضاء ذات المسئولية المشتركة عن كيفية تمويل المؤسسة وكيفية صرف الاموال على المشروعات الإنمائية التي تحد من أعداد الفقراء. وكبقية مجتمع التنمية، يركز البنك الدولي جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرها أعضاء الأمم المتحدة في عام 2000. تستهدف هذه الأهداف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر . إن "البنك الدولي" هو الاسم الشائع الذي يستخدم لوصف البنك الدولي توسع في زيـ للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. وتوفر هاتان المنظمتان قروضاً منخفضة الفائدة وائتمانات معفاة من الفائدة ومنحاً للبلدان النامية. يعمل نحو 10 آلالاف موظف في مجال التنمية من كل دول في العالم في مقر البنك الدولي بالعاصمة الأمريكية واشنطن، أو في مكاتب البنك القطرية المائة والتسع.[[4]](#footnote-4) مساعدات بقيمة 9 بلايين دولار أمريكي تعجز البلدان منخفضة الدخل بصفة عامة عن اقتراض الأموال اللازمة لمشروعات التنمية من الأسواق الدولية أو إذا نجحت في الاقتراض تدفع معدلات فائدة مرتفعة. تتلقى البلدان النامية بالإضافة إلى المساهمات والقروض المباشرة من الدول المتقدمة منحا وقروضا بدون فائدة ومساعدات فنية من البنك الدولي لتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية . تسمح قروض البنك بفترات سداد تصل ما بين 35 إلى 40 عاماً مع فترات سماح تصل إلى 10 سنوات. في السنة المالية 2004 ، قدمت المؤسسة الدولية للتنمية 9 بلايين دولار أمريكي لتمويل 158 مشروعا في 62 دولة منخفضة الدخل. توفر المؤسسة الدولية للتنمية قروضا معفاة الفائدة . وتعتبر المؤسسة الدولية للتنمية من أكبر مصادر المساعدات الإتمائية الممنوحة بشروط ميسر في العالم. ويوفر حوالي 40 بلداً غنياً الأموال اللازمة لتمويل هذه المساعدات عن طريق إعادة تجديد موارد المؤسسة كل أربع سنوات. وقد تم التجديد الأخير لموارد المؤسسة في فبراير 2005 بما مقداره حوالي 34 بليون دولار أمريكي من الموارد خلال السنوات الثلاث القادمة لأغراض المساعدات الإنمائية، منها مساهمات جديدة بقيمة حوالي 18 بليون دولار أمريكي مقدمة من 40 بلداً مانحاً. ويمثل هذا المبلغ زيادة بمقدار 25 في المائة كحد أدنى في إجمالي الموارد مقارنة بعملية إعادة تجديد الموارد التمويلية السابقة، وهو أكبر توسع في زيادة موارد المؤسسة الدولية للتنمية خلال عشرين عاماً.

تشكل ائتمانات المؤسسة الدولية للتنمية حوالي ربع المساعدات المالية التي يقدمها البنك الدولي. وبعيدا عن الأموال التي تقدمها المؤسسة، فإن قدرا ضئيلا جدا من دخل البنك يقدمه أعضاء البنك . قروضا تصل 11 بليون دولار . تحصل أيضا الدول النامية عالية الدخل على قروض من البنك أمريكي الدولي - تستطيع بعض هذه الدول الاقتراض من مصادر تجارية وإن كان ذلك بصفة عامة مقابل فوائد عالية جدا وتحظى البلدان التي تقترض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بفترات سداد اطول مقارنة بالبنوك التجارية تصل فترات سداد البنك الدولي إلى ما بين 20-15 عاماً بفترة سماح 3-5 سنوات قبل فترة سداد أصل القرض وتقترض حكومات البلدان النامية الأموال من أجل برامج محددة تتضمن جهود تخفيف حدة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية وحماية البيئة وتشجيع النمو الاقتصادي الذي من شأنه تحسين مستويات المعيشة. وفي السنة المالية 2004 ، قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضاً بلغت 11 بليون دولار أمريكي دعماً لحوالي 87 مشروعاً في 33 بلداً.[[5]](#footnote-5)

يهدف البنك الدولي الى:[[6]](#footnote-6)

* مساعدة الدول الاعضاء على تعمير اقتصادياتها المخربة او تنمية اقتصادياتها بما يخدم توجهاتها الاقتصادية؛
* العمل على تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة؛
* تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية عن طريق تشجيع العمالة وتحسين مستوى المعيشة؛
* علاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية.

**3.1 مجموعة البنك الدولي:** تضم مجموعة البنك الدولي ثلاثة منظمات أخرى بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية: مؤسسة التمويل الدولية التي تشجع استثمارات القطاع الخاص عن طريق مساندة البلدان والقطاعات عالية الخطورة: [[7]](#footnote-7)

* وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التي تقدم تأمينات (ضمانات) ضد المخاطر السياسية للمستثمرين في البلدان النامية والمقرضين لها.
* المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي يسعى إلى تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضيفة.

**4.1 مساهمات البنك الدولي :** قدم البنك الدولي خلال الأعوام القليلة الماضية موارد كبيرة للأنشطة التي ترمى إلى إحداث تأثيرا عالميا من ضمن هذه الأنشطة الإعفاء من الدين، فبموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون \* تلقى 26 بلداً فقيرا إعفاءات من الديون وفرت عليهم 41 بليون دولار بمرور الوقت. وسوف يتم استخدام هذه الأموال التي ستوفرها تلك البلدان من إعفاءات الديون في مشروعات الإسكان والتعليم والصحة وبرامج الرفاه الاجتماعية للفقراء.

التزم البنك الدولي ومعه 189 بلداً وعدد كبير من المنظمات بشراكة عالمية غير مسبوقة لمكافحة الفقر . صاغت هذه الشراكة ما يعرف بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي حددت أهدافا محددة يجب الوفاء بها بحلول2015  في مجالات معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات وفيات الأطفال وصحة الأم والأمراض والحصول على مياه شرب آمنة.

ومن بين الشراكات العالمية العديدة الأخرى، وضع البنك الدولي دعم مكافحة فيروس / مرض الإيدز على قمة جدول أعماله. فالبنك الدولي أكبر ممولي برامج مكافحة مرض الإيدز في العالم على المدى الطويل. ونصل التزامات البنك الحالية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز \* إلـ أكثر من 1.3 بليون دولار، تم تخصيص نصفها للبلدان الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية.[[8]](#footnote-8)

في الميدان يشترك البنك في أكثر من 1800 مشروع تقريبا في كل قطاع وبلدٍ نام. وتتنوع تلك المشاريع بين على سبيل المثال لا الحصر:

* تقديم الائتمانات الصغيرة في البوسنة والهرسك زيادة الوعي بالإيدز في المجتمعات المحلية في غينيا دعم تعليم البنات في بنغلاديش
* تحسين تقديم الرعاية الصحية في المكسيك
* مساعدة تيمور الشرقية في إعادة البناء بعد استقلالها
* دعم جهود الهند لإعادة إعمار غوجارات بعد الزلزال المدمر.
* يوفر أيضا موقعنا على الانترنت مجموعة صغيرة مختارة من الملامح الأساسية للمشروعات وقسما خاصا بالدول و مشروعات البنك تبرز عمل البنك في الميدان.

**5.1 الوظائف التي يقوم بها البنك الدولي:** يقوم البنك الدولي بالوظائف التالية: [[9]](#footnote-9)

* العمل على تسهيل الاستثمار الدولي في المشاريع الإنتاجية ، على أن يكون دور مجموعة البنك الدولي مساعدا للسوق المالية وليس بديلاً عنها .
* تقديم مساعدات مالية للدول الأكثر فقرا والتي يقل فيها دخل الفرد عن الألف دولار.
* القيام بضمان القروض الممنوحة لعدد من البلدان من قبل البنوك الخاصة
* العمل على تنمية القطاع الخاص في الدول النامية وذلك بتقديم الضمان اللازم للقروض أو الاشتراك في منح القروض بشروط ميسرة سواء كان ذلك من موارد البنك الخاصة أو الإقراض من الغير
* تقديم التمويل الطويل الأجل وذلك من أجل إقامة المشاريع وبرامج التنمية وخاصة في الدول النامية .
* تقوية البنى التحتية اللازمة لبرامج التنمية مثل الطرق والسكك الحديدية وغيرها.
* تقديم الاستشارات والتوصيات والخبرات لتنظيم عمليات القروض وإدارتها وتنفيذها في الدول الأعضاء ، وتطوير أدوات التحليل لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

**2. صندوق النقد الدولي:**

**1.2 مفهوم صدوق النقد الدولي:** انشئ صندوق النقد الدولي في 25 كانون الاول 1945 بموجب اتفاقية بريتون وودز الموقعة في 1944 من حوالي 44 دولة الا ان عدد من الدول المنتسبة الى الصندوق قد وصل في هذه الفترة الى 190 دولة، وقد كانت نيويورك المقر الرئيسي للصندوق باعتبار ان الولايات المتحدة الامريكية كانت ولازلت المركز المالي العالمي وان بورصة نيويورك تشكل 25 بالمئة من حجم البورصات العالمية. اذن فصندوق النقد الولي هو مؤسسة نقدية عالمية تقوم على ادارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الاعضاء فيه.[[10]](#footnote-10)

**2.2 منهج صندوق النقد الدولي في إعداد برامج الإصلاح الاقتصادي**

يسعى صندوق النقد الدولي - باعتباره مؤسسة نقدية دولية - إلى استقرار النظام النقدي والمالي العالمي، من خلال مجموعة من الأهداف والإجراءات. وفي ظل تفاقم المشاكل والعقبات التي باتت تهدد الاستقرار المالي والنقدي العالمي، تحول ور الصندوق من التركيز على استقرار أسعار الصرف وعلاج العجز المؤقت في مران المدفوعات إلى التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادى؛ وذلك في إطار ما يطلق عليه قاعدة الشرطية Conditionally بمعنى التزام الدولة العضو التي تلجأ إلى طلب تسهيلاته بمجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادى الكلى . وأصبح الصندوق - خاصة بعد تفجر أزمة الديون الخارجية عام ۱۹۸۲ - يمارس دورا تنمويا جديدا يتركز على محورين، يتمثل الأول في تقديم مزيد من الدعم المالي باستحداث تسهيلات ائتمانية جديدة، وينصرف الثاني إلى تقديم المعونة الفنية، بمساعدة الدول المعنية فى تصميم واختيار أدوات سياسات المواءمة بغرض الإصلاح الاقتصادى. وتعرف البرامج التى تلتزم الدول النامية بتطبيقها لإنجاز التكيف بالتعاون مع الصندوق ببرامج التكيف التي يدعمها الصندوق **Fund - Supported**. **Programs**" كما تتميز هذه البرامج بمنهج خاص في إعدادها وتصميمها، حيث يعتمد منهج الصندوق في إعداد تلك البرامج وصياغتها.[[11]](#footnote-11)

**3.مجلس التعاون الخليجي**

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم القديم ( أسيا أفريقيا، أوروبا )، فضلا عن كونها تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر، البحر المتوسط، الخليج العربي) بما يصبغها من أهمية استراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية والإقليمية، و هذا إلى جانب ما تملكه منطقة الخليج من ثروات طبيعية هائلة لاسيما الثروات النفطية والغاز الطبيعي، حيث تشير ارقام 2001 إلى احتضان تلك المنطقة لنحو 478.3 مليار برميل نفط خام بما يوازي نحو 44.9% من حجم الاحتياطي النفطي العالمي، وكذا احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي تبلغ نحو 29.3 تريليون قدم مكعب تمثل نحو 18.3% من حجم الاحتياطي العالمي. يعد التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي مطلب أساسي من متطلبات الحياة الطبيعية لسكان هذه الدول، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من الرفاهية للمجتمع ورفع قدراته الذاتية من أجل الصمود أمام التحديات الدولية. وهناك أسباب هامة دعت هذه الدول إلى التكامل الاقتصادي وجعلته ضرورة ملحة، ومن أهمها ما يلى :[[12]](#footnote-12)

* توافر رأس المال في معظم الدول الأعضاء، مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار، ويسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية و عالمية.
* تشابه الأنظمة الاقتصادية للدول الأعضاء، حيث تقوم بتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية، وكذلك سياسة تطوير الموارد البشرية

**4. التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات**

لقد أصبح عالم اليوم يتميز بالتجمعات الإقليمية الكبرى، والتكتلات الاقتصادية المشاكل المشتركة، وأثبتت جدارتها في مواجهة أزمات عالمية كما يتميز بظاهرة العملاقة التي استطاعت أن تجمع تشكيلات مختلفة فكريا وسياسيا وان تقف في وجه تدويل الحياة الاقتصادية وعولمتها، والتحرر من القيود القومية والإقليمية في ظل الدور الأساسي الذي تلعبه منظمة التجارة الدولية. إن هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة تستحوذ اليوم على أكثر من 80% من التجارة العالمية وعلى حوالي 70% من دول العالم وأيضا على حوالي 90% من سكانه. وأمام هذه التحديات العالمية فقد أصبح لزاما على الدول العربية التي تريد اللحاق بركب الدول المتقدمة، أو على الأقل تحسين وضعيتها الحالية والوقوف في وجه هذا الخطر الداهم، أن تتزود بنفس السلاح ألا وهو إقامة تكتلات مناظرة ومواجهة التكتلات بتكتلات مشابهة ومكافأة. لقد شهدت الدول العربية خلال القرن الماضي (60 سنة) حركة استهدفت إقامة دعائم للتعاون في ما بينها، من أجل تحقيق الأهداف العامة، وخاصة من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي. فقد عقدت عددا من الاتفاقيات الجماعية والثنائية، وأسست عددا من الهيئات والمنظمات والمؤسسات، واتخذت سلسلة طويلة من القرارات التوصيات ووضعت السياسات بهدف الوصول في الأخير إلى الوحدة. لكن الواقع ملموس لا يظهر أدنى صيغ للتجمع الاقتصادي. فعلى الرغم من العقود السابقة من الحديث عن التكامل الاقتصادي العربي، الذي ذ مسميات كثيرة حيث نجد بالإضافة إلى ذلك ما يعرف بالاندماج الاقتصادي ـية المشتركة، التعاون الاقتصادي . . . إلا أنه بقي حبر على ورق، وعبارة عن ذم والتفكك الملاحظ على الدول العربية. و تعبر عن الرغبة الحماسية دون التطبيق الفعلي، وما يبرهن على ذلك ومدى المشاكل والأزمات المتنامية تعاني منها كالفقر والبطالة وضعف الجهاز الإنتاجي وغير ذلك. إضافة إلى ت السابقة وفي ظل الظروف الراهنة وخاصة مع انطلاق ما يعرف بالمشروع أوسطي، الذي قد يشكل قيدا كبيرا على استقلالية القرار العربي في مختلف فإنه أصبح محتوما على الدول العربية إعادة فتح ملف التكامل الاقتصادي والبحث في مختلف المداخل الممكنة لتكوين تكتل اقتصادي عربي.[[13]](#footnote-13)

**5. اتفاقية منظمة التجارة العالمية:** الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة هي معاهدة متعددة الاطراف تفرض حقوق والزامات لاطرافها فيما يشبه العقد ولذلك يسمى الاعظاء المنضمون اليها بالاطراف المتعاقدة وكان عدد الاعضاء في الاتفاقية عند بداية ظهورها 23 عضو ولا يحصل العضو على العضوية الا بتحقيق تقديم جداول تنازلات جمرية لباقي الاعضاء اي تخفيض فئات التعريفة الجمرية وكذا ان يلتزم العضو بان تكون سياسته التجارية مسايرة لنظام حرية التجارة الذي تبنته الاتفاقية. اذن فالهدف الاساسي من هذه الاتفاقية هو تحرير التجارة العالمية والغاء التمييز في التعامل بين الدول و ذلك عن طريق التقليل من الطرق الحمائية المتبعة والتخفيف من القيود التعريفية والقيود غير التعريفية في محاولة لوضع تقنين سليم للسلوك التجاري الجيد بين الدول.[[14]](#footnote-14)

**6- التكتل الاقتصادي الاوروبي:** يعتبر الاتحاد الاوروبي اكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وصل عدد دول الاتحاد الاوروبي مع حلول 2004، 25 دولة حيث اكمل مرحلة التوسع الخامس الذي انضم بموجبه عشرة دول جديدة الى عضوية الاتحاد وهي قبرص، جمهورية التشيك، استونيا، المجر، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا. ويعتبر هذا التكتل في نظر العديد من الخبراء والمهتمين اكبر قوة اقتصادية واقوى تكتل اقتصادي على مستوى العالم. وهو اكبر سوق داخلي بمساحة اجمالية تصل 3975000 كيلومتر عدد سكانته 450 مليون نسمة بمتوسطات دخل فرد مرتفعة نسيا وتمثل قوة انتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة.[[15]](#footnote-15)

1. جمال محمد أحمد، إبراهيم السيد،(2016): **البنك الدولي سياسته- مؤسساته-دوره في إقتصاديات الدول**-، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 12. [↑](#footnote-ref-1)
2. نفس المرجع، ص 14. [↑](#footnote-ref-2)
3. علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص417. [↑](#footnote-ref-3)
4. جمال محمد أحمد، إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7-8. [↑](#footnote-ref-4)
5. جمال محمد احمد، مرجع سبق ذكره، ص 7. [↑](#footnote-ref-5)
6. علي كنعان، مرجع سبق ذكره، 421. [↑](#footnote-ref-6)
7. جمال محمد أحمد، إبراهيم السيد، مرجع سابق، ص 8. [↑](#footnote-ref-7)
8. نفس المرجع، ص 9. [↑](#footnote-ref-8)
9. نفس المرجع، ص 14. [↑](#footnote-ref-9)
10. علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 381. [↑](#footnote-ref-10)
11. سميرة إبراهيم أيوب،(2000): **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقييمية**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ص [↑](#footnote-ref-11)
12. وصاف سعيدي،(2004): **مجلس التعاون الخليجي: دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الإقتصادي**، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، 8-9 ماي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص ص 350-351. [↑](#footnote-ref-12)
13. ونوغي فتيحة، لرقط فريدة،(2004): **التكامل الإقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات**، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، 8-9 ماي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص ص 267-268. [↑](#footnote-ref-13)
14. زينب جابر سالم، احمد مرعى، قطب محمد مصطفى، (2008): **الاتفاقيات الدولية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص293. [↑](#footnote-ref-14)
15. محمد عبد الله شاهين محمد، (2019): **اساسيات علم الاقتصاد**، الطابق الاولى، دار حميثرا للنشر، مصر، ص187. [↑](#footnote-ref-15)